جزء في أخبار السفياني رواية ودراية

وبطلان قول من زعم أن حاكم العراق هو السفياني

عبدالعزيز
ابن محمد
السدحان*

* ماجستير في العقيدة - جامعة الملك سعود ١٤١٩هـ .
- محاضر في الكلية التقنية .
- مفرّغ للدكتوراه - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية أصول الدين .

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد :

فلما كان من طبيعة الإنسان الضعف البدني ؛ وبخاصة عندما ينتابه شيء من الضيق والقلق ، ويزيد ذلك الضعف وتظهر عواقبه وآثاره الوخيمة إذا ضمَّ إلى ضعفِه البدني ضعفُه الشرعي.. بل حقٌّ أن يُقال : إن الضعف ضعفان : ضعف أصغر، وهو الضعف البدني الطبيعي .. وضعف أكبر ، وهو الضعف الشرعي علماً وعملاً .. وهذان الضعفان يقويان أو يزيدان بحسب قوة غذاء كل واحد منهما ؛ فالضعف البدني غذاؤه الطعام والشراب والهواء ، والضعف الشرعي غذاؤه العلم بالوحيين والعمل بهما .. ولشيخ الإسلام ههنا كلام سديد فحواه : (إن الناس بحاجة إلى الوحيين أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب ؛ ذلك لأن الطعام والشراب حياة الأبدان ، وفي الوحيين طعام القلوب .. وطعام القلوب أعظم من طعام الأبدان ، كما أن موت القلوب أعظم من موت الأبدان) .

وبكل حال فلئن كان الناس يتفاوتون في ضعفهم البدني فهم

كذلك يتفاوتون في ضعفهم الشرعي ؛ ولذا كان العلماء متميزين من غيرهم من الناس ؛ لعلمهم بالله وشرعه، بينما يتفاوت بقية الناس بحسب تحصيلهم الشرعي .. ويتضح هذا التفاوت بحسب المقامات ، إلاّ أنه يظهر جلياً عند التباس الأمور ؛ وبخاصة في أوقات الفتن والنوازل؛ ولذا كان من اللازم على العبد أن يتفطن لنفسه، وأن يحذر من أن يلوِّث قلبه وجوارحه؛ فيجمع مع ضعفه الشرعي آثاماً تزيد ضعفه ، بل قد يزيد إثمه إذا تعدى ضرره إلى غيره .. وإذا كان ذلك كذلك كانت أوقات الفتن والنوازل يكثر فيها التقول والتخرص : تارة ببث إشاعة ، أو جزم بحكم شرعي دون بصيرة ، أو قطع بتوقُّعٍ مبني على تصورات وأحياناً أوهام .. إلى غير ذلك .

شاهد القول : إن مما كثر فيه عند بعض الناس الجزم بأن حاكم العراق السابق هو السفياني الذي جاءت الأخبار عنه في السنة النبوية والآثار .. اشتهر هذا الأمر ، وتبناه قوم ، ودافعوا عنه ، ونزَّلوا بعض النصوص الواردة في السفياني على الأحداث التي رافقت مراحل ذلك الحاكم .. وقبل الدخول في صلب هذا الموضوع يحسُن إيراد بعض المقدمات والنتائج المترتبة عليها ، ومن ثم يُنظر في أصل القضية المرادة ههنا :

المقدمة الأولى : أهل العلم هم المعوّل ، والمرجوع إليهم عند التباس الأمر ؛ وبخاصة في النوازل الكبرى ؛ ولذا تعبدنا الله تعالى بسؤالهم : ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾[1] .

المقدمة الثانية : (حفظ النصوص شيء ، وفهمها شيء آخر) .. إن مجرد حفظ النصوص وسردها دون الفقه في مدلولاتها وأحوالها جُزْءٌ من الفساد والجناية على الشريعة ، وهل ما فعله الخوارج من تلويث التاريخ باسم الإسلام إلا من جرَّاء

(١) سورة النحل ، الآية : ٤٣ .

التمسك بظواهر نصوص والتحمس لها دون فهم وبصيرة ؟[1] .. وهل ما حصل من الخروج على الأئمة ، وشق عصا الطاعة ، وهيجان السيوف إلا من جراء ذلك ؟.. وهل ما ذُكر من الأقوال والآراء الشاذة التي فيها نوع من التألّي والتخرُّص إلا بسبب ضعف النظر الفقهي في النصوص ؟.. فالحذر الحذر من ذلك ؛ فحفظ النصوص وسردها شيء ، وفهم مدلولاتها شيء آخر ، وهذا محط الركب وبيت القصيد والشاهد من القول ؛ فرب حامل فقه ليس بفقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه .. قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى : (صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عبده ، بل ما أُعطي عبد عطاء بعد الإسلام أفضل ولا أجلّ منهما [2] .. بل هما ساقا الإسلام وقيامه عليهما ، وبهما يأمن العبد طريق المغضوب عليهم الذين فسدت فهومهم ، ويصير من المنعم عليهم الذين حسنت أفهامهم وقصودهم ، وهم أهل الصراط المستقيم الذين أُمرنا أن نسأل الله أن يهدينا صراطهم في كل صلاة .. ثم قال رحمه الله تعالى : (وصحة الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد ، ويميز به بين الصحيح والفاسد والحق والباطل والهدى والضلال والغي والرشاد ، ويمده حسن القصد وتحري الحق وتقوى الرب في السر والعلانية ، ويقطع مادته اتباع الهوى وإيثار الدنيا ، وطلب محمدة الخلق وترك التقوى) انتهى كلامه رحمه الله تعالى إعلام الموقعين[3] .

---

(١) قال أبو عبدالرحمن : مع إهمال نصوص أخرى ؛ فهم يُعملون نصاً ويهملون نصوصاً ، ودين الله واجب أن تُضَمَّ نصوصه ، ويُستنبط منها مجتمعة .

(٢) قال أبو عبدالرحمن : هذا جزء من الإسلام الذي يأمر بالتفقه في الدين ؛ فالفقيه العامل أعطى بلوغ الغاية من الإسلام .

(٣) قال أبو عبدالرحمن : صحة الفهم تُنتج صحة التصور ؛ فيصدر السلوك الصحيح عن تصوُّرٍ صحيح .

المقدمة الثالثة : عند النوازل تذهل النفوس عن النصوص ، وهذا في غالب الناس؛ وبيان ذلك: أن طبيعة النفوس مجبولة على حب الغرائب والشغف بسماعها، ومما يزيد في تعلقهم بها إذا توهموا أو أُوهِموا أن قضية ساعتهم منها ، ويعظم هذا التأثر في أوقات الفتن والنوازل ؛ وبخاصة إذا تكلَّف بعض من يُوثق به من الوعَّاظ الكتّاب ؛ فقام بتنزيل بعض الآثار على بعض أحداث النازلة حتى يصل به الحال إلى إيجاد المطابقة التامة بين الأثر والحدث .

المقدمة الرابعة : إن الناس في قبول أشراط الساعة على أقسام ثلاثة :

١ - قسم أخذ بكل ما سمع وقرأ ، فهو كحاطب ليل لا يفرق بين الدر والبعر .

٢ - قسم جعل العقل حاكماً والنقل محكوماً ؛ فما وافق العقل من أخبار الساعة قَبِله ، وما خالف العقل ردَّه دون اعتبار بإسناد ودون اعتبار بكلام أهل العلم(١) .

---

(١) قال أبو عبدالرحمن : العقل - بفطرته ، وملكاته تأملاً وتذكراً وتمييزاً وإدراك علاقات وفروق.. وبشواهده الحسية : الحس الظاهر ومنه التوثيق التاريخي ، والباطني وهو الوجدان القلبي - هو الذي تلقى الدين واضطر إلى الإيمان بأن للكون رباً خالقاً قائماً بنفسه لا يقوم بغيره ، وأن الرسالة رحمة بيان وإيضاح وهداية ، وأن ماصح عن الله ثبوتاً ودلالة سبب يعتصم به المسلم عن الشقاء ، وفي قمة ذلك الدعاء والبراءة من الحول والطول .. فلما آمن العقل بذلك ببراهينه العلمية تحتم عليه بضرورته الفكرية أن يكون عبدالله خاضعاً لشرعه .. والعقل شرط التكليف ؛ ليصحح النقل ثبوتاً ودلالة .. هذا واجب كل عالم، والنظر الثالث نقد النص بعد ثبوته وصحة دلالته يقيناً أو رجحاناً من ناحية معقوليته أو عدالته .. إلخ : فهذا ارتداد من العقل على إيمانه ، وعناد لبرهانه العلمي ، وأنفة من العبودية لربه .. مع أن الذي خلق العقل هو الذي نزَّل الشرع ؛ فشرع الله لهداية خلق الله ، ولعصمة العقل الذي لا يستقل بالمعرفة المطلقة .

٣ - قسم ميَّز الصحيح من غيره ، وذلك بأن يكون عنده ملكة وقدرة علميّة في هذا الباب أو بتقليد من عُرِف بهذا الشأن .. وهذا التقسيم إجمالي. ولعلّه يكون شمولياً يدخل تحته أقسام أخرى من حيث التلازم أو التضمن.

المقدمة الخامسة : أشراط الساعة تنقسم من حيث الظهور إلى أقسام ثلاثة:

١ - قسم ظهر وانقضى ومثاله موت النبي ﷺ .

٢ - قسم ظهر ولا يزال يتتابع كالقتل والربا والزنا .

٣ - قسم لم يظهر بعد كالدجال ونزول عيسى عليه السلام .

المقدمة السادسة : من الخلل العلمي والمنهجي التكلّف في تطبيق الأمور الغيبية على النازلة ؛ وبخاصة إذا وجد مشابهة أو مطابقة في بعض جزئيات النازلة مع ما ورد من نصوص تنفي هذه المطابقة .

المقدمة السابعة : أكَّد أهل العلم عدم الجزم بتنزيل النصوص الشرعية على وقائع الفتن دون العلم بتلك النصوص رواية ودراية .. ومن أوضح الشواهد في هذا المقام ما أخرجه مسلم في صحيحه عن جندب رضي الله تعالى عنه قال : (جئت يوم الجَرَعَة[1] فإذا رجل جالس ؛ فقلت : ليُهراقَنَّ اليوم ههنا دماء .. فقال ذلك الرجل : كلا والله .. فقلت : بلى والله .. قال : كلا والله .. قلت : بلى والله .. قال: كلا والله .. إنه لحديث رسول الله ﷺ حدثنيه .. قلت : بئس الجليس لي أنت منذ اليوم تسمعني أخالفك وقد سمعتَه من رسول الله ﷺ فلا تنهاني ؟!.. ثم قلت : ما

(١) الجَرَعَة : موضع بقرب الكوفة على طريق الحيرة [الكاتب].

ويوم الجرعة : هو اليوم الذي خرج فيه أهل الكوفة يتلقون والياً ولاه عثمان رضي الله تعالى عنه عليهم فردوه وسألوا ولاية أبي موسى رضي الله تعالى عنه ، فولاه عثمان عليهم . شرح النووي على مسلم ١٨/٢٣٢ .

هذا الغضب ؟!.. فأقبلت عليه أسأله ؛ فإذا الرجل حذيفة)[1] . فانظروا كيف خطّأ حذيفة جندباً رضي الله تعالى عنهما لما جزم جندب بوقوع الأمر ، وانظروا كيف سارع جندب رضي الله تعالى عنه إلى الرجوع عن قوله عندما تبين له أنه على غير علم فيما جزم به .. قال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى : (والذي ينبغي أن يقال به في هذا الباب : أن ما أخبر به النبي ﷺ من الفتن والكوائن : أن ذلك يكون .. وتعيين الزمان في ذلك من سنة كذا يحتاج إلى طريق صحيح يقطع العذر).. انتهى المراد من كلامه[2] .

المقدمة الثامنة : الاحتجاج بالأحاديث النبوية من حيث الصحة وعدمها راجع إلى أهل الصنعة الحديثيّة ؛ فهم أدرى الناس بذلك العلم رواية[3].

المقدمة التاسعة : قد يؤتى بعض الناس قدرة في الوعظ والخطابة والشعر ، أو يؤتى قدرة في الاستقراء والتتبع والسبر والتقسيم لحال واقع المسلمين وما يُكاد لهم من أعدائهم .. ويكون عنده ملكة في التعبير بلسانه أو بنانه عن تحليل تلك الأخبار وبيانها مفصلة مرتبة ، ولا شك ولا ريب أن هذا نوع من الموهبة والفطنة ، ولو أن ذلك المستقرئ والمتتبع وقف عند هذا الحد لقضي الأمر ، لكن المصيبة ههنا

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب (الفتن) حديث رقم ٢٨٩٣ ، انظر شرح النووي ١٨ ص٢٣٥ .

(٢) **التذكرة** ص٧٣٦ .

(٣) قال أبو عبدالرحمن : هذا صحيح بالنسبة إلى توثيق الحديث ثبوتاً بإطلاق ، وبالنسبة إلى تحرير دلالة النص من جهة تفسير النص بالنص ، والجمع بين النصوص ، لأن الله نضَّر وجوههم بالتفرغ لهذا العلم الشريف ، وأكرمهم به ، وزيَّنه في قلوبهم ؛ فآثروه على الرئاسة وجمع المال والبنيان والزراعة وبعد الصيت ؛ وبهذا التخصص كانوا الأعلم بمقاصد الشريعة.. ولكن هذا لا يلغي فقه الأذكياء في معرفة الدلالة من الأصوليين والفقهاء واللغويين والبلاغيين والمفكرين من أذكياء علم الكلام ؛ فيؤخذ بتخصصهم ، ويُستأنس بفهمهم في دائرة المقاصد الإسلامية ، وفي دائرة استحضار النصوص الأخرى التي تخصص فيها المحدِّث .

أن ذلك الواعظ أو الشاعر أو الخطيب أو ذلك الكاتب المحلل لواقع المسلمين وكيد عدوهم ينصب نفسه عالماً مفتياً : فيقوم بتنزيل النصوص - على افتراض صحتها - على الوقائع ، أو يقوم بإصدار الحلول الشرعية في زعمه مع أنه ليس له حظ من العلم الشرعي[1] ، بل لم يعرف بمجالسة أهله فضلاً عن جهله بمقاصد الشريعة.. وإذا كان ذلك كذلك فكيف يخوِّل لنفسه مقام القضاء والفتيا ؛ فيا أسفي على أُناس ذوي همة عالية يجعلون مثل أولئك قدوة لهم في أحكامهم !!.. ويزداد الأسى والأسف والحسرة إذا عدوا أولئك من العلماء ، وتبلغ المصيبة أوجها إذا هُمِّش العلماء الراسخون لأجل أولئك الكتبة .

النتيجة الأولى: عدم تفريق كثير من الناس بين العالم وغير العالم، وجعلهم كل من اشتهر بوعظ أو خطابة أو شِعر مساوياً للعلماء، بل قد يقدمه بعضهم على العلماء.. وعدم تفريقهم بين أولئك كان سبباً لكثير، بل لكل ما يحصل من الأقوال المتضاربة والتناقضات الواضحة قولاً وفعلاً .. فضلاً عن الإعانة على تقليل مكانة العلماء .

النتيجة الثانية : وهي مترتبة بل نتيجة لما قبلها : أن بعض أولئك الذين صدَّرهم الناس لوعظهم أو كتاباتهم أو شعرهم أو خطابتهم رأوا أنهم في منزلة من يدلي بدلوه في كل أمر ، وله حق الاجتهاد بل الجزم أحياناً بالقول دون حاجة إلى مراجعة غيره ؛ فمثله في شهرته بوعظه أو كتابته أو شعره كمثل غير من العلماء الراسخين ! وصدق من قال : من تكلّم في غير فنّه أتى بالعجائب !![2] .

---

(١) قال أبو عبدالرحمن : هذا اعتداء على حق التخصص وحرمته ، والعلم الحديث - تأييداً لنهي الله لنا أن نقفو ما ليس لنا به علم - يرفض ذلك ، ومن تكلم في غير فنه أتى بالعجائب .

(٢) قال أبو عبدالرحمن : هؤلاء هم أهل «البدوات» .. أي : بادئ الرأي ، ويبدو لي .. وقد تكلمت عنهم بإسهاب في كتابي عن الملك عبدالعزيز وخصائص الأمة والرقعة والدولة والقائد .

النتيجة الثالثة: إن مما يذكر فيشكر لبعض أصحاب الأقلام المستقرئة لأحوال الإسلام أنهم بعد رصد أحوال المسلمين ، وبعد رصد مكائد أعدائهم : يقوم أولئك الكتبة بعرض ما كتبوا على علماء الشريعة الموثوقين ، ويتلقون فتاواهم وتوجيهاتهم ، ومن ثَمَّ يجعلون تلك الفتاوى والتوجيهات حلولاً لما كتبوا ، مع تورُّع أولئك الكتبة عن تنزيل النصوص على الحدث أو الجزم بالتوقُّع ؛ فبارك الله في أقلامهم ، وأكثر في كتّاب المسلمين من أمثالهم .. وقل مثل هذا في أولئك الوعّاظ والشعراء الذين يسلكون في وعظهم وشعرهم المنهج العلمي ، وذلك بمجالسة أهل العلم وسؤالهم .

ولو سلك بقية الكتَّاب والوعَّاظ والشعراء مسلك هؤلاء الكتبة لزال كثير من أسباب الخلاف والشقاق ، وصدق من قال ، وما أحسن ما قال : «لو سكت من لا يعرف قل الاختلاف» .. وأصدق منه وأحسن قول النبي ﷺ : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» .

النتيجة الرابعة : إن المجتمع – وبخاصة شبابه الأخيار – إذا لم يتنبهوا إلى أولئك المتعالمين ، وينظروا في سابق الأحداث وما تكشف من ظهور تناقضات وبطلان تخرصات .. إذا لم ينتبه شباب المجتمع إلى ذلك فإن الأخطاء ستتكرر ، وسيكونون مضغة في ألسنة الشامتين يلفظونها في كل مجلس وكل مقال ، والعجب أن أبعد الناس عنها من أقحمهم فيها .

النتيجة الخامسة: تطابق بعض الأوصاف الواردة في الآثار مع بعض أوصاف النازلة لا يلزم منه التماثل الكُلّي بين ما جاء في النصوص وبين تلك الواقعة، فضلاً عن القطع والجزم بذلك .

وبعد هذه المقدمات والنتائج يقال : إن أخبار السفياني لم ترد – حسب البحث والسؤال – في الصحيحين ولا في كتب السنة المشهورة كالمسند والسنن الأربع

والموطأ والدارمي .. وإنما وردت في بعض كتب الفتن والملاحم ، وأكثر من جمع ذلك مسنداً نُعيم ابن حمّاد في كتابه (الفتن) .. وهنا بحث في نُعيم ابن حمّاد وفي كتابه (الفتن) .. أما نُعيم فهو الإمام العلامة الحافظ أبو عبدالله نعيم بن حمَّاد المروزي صاحب التصانيف ، وهو رحمه الله تعالى مع إمامته فقد أخذ عليه بعض العلماء أموراً ؛ فمن ذلك روايته مع إمامته حديثاً باطلاً ، وقد اعتذروا عنه بأنه شُبّه له .. ومن ذلك أيضاً : كثرة تفرّده عن الأئمة ؛ فصار في حد من لا يُحتج به .. ومن ذلك أيضاً روايته مناكير عن الثقات[١] .. قال الآجري : عن أبي داود : عند نعيم نحو عشرين حديثاً عن النبي ﷺ ليس لها أصل [٢] .

ولعل أحسن من لخَّص كلام أهل العلم في نُعيم ابن حمّاد الإمام ابن رجب الحنبلي في أثناء كلامه على حديث : «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به» ؛ فقد قال في أثناء رده على من صحح هذا الحديث ما نصه: «قلت : تصحيح هذا الحديث بعيد جداً من وجوه : منها أنه حديث يتفرّد به نُعيم بن حماد المروزي ، ونُعيم هذا وإن كان وثّقه جماعة من الأئمة ، وخرّج له البخاري : فإن أئمة الحديث كانوا يحسنون به الظن ، لصلابته في السنة ، وتشدّده في الرد على أهل الأهواء .. وكانوا ينسبونه إلى أنه يهم ، ويُشبه عليه في بعض الأحاديث ؛ فلما كثر عثورهم على مناكيره حكموا عليه بالضعف : فروى صالح بن محمد الحافظ : عن ابن معين: أنه سُئل عنه فقال : ليس بشيء ولكنه صاحب سنة .. قال صالح : وكان يُحدِّث من حفظه ، وعنده مناكير كثيرة لا يُتابع عليها .. وقال أبو داود : عند نعيم نحو عشرين

---

(١) قال أبو عبدالرحمن : هذا أقبح وجوه التفرّد عن الأئمة : لأنه ينسب إليهم ما لا يُحتمل منهم .

(٢) انظر : **سير أعلام النبلاء** ١٠ / ٥٩٥) . **ميزان الاعتدال** ٤ / ٢٦٧) . **تهذيب التهذيب** ١٠/٤٦١ - ٤٦٢) .

حديثاً عن النبي ﷺ ليس لها أصل .. وقال النسائي : ضعيف .. وقال مرّة : ليس بثقة . وقال مرة : لقد كثر تفرّده عن الأئمة المعروفين في أحاديث كثيرة ؛ فصار في حد من لا يُحتج به .. وقال أبو زرعة الدمشقي : يصل أحاديث يوقفها الناس .. يعني أنه يرفع الموقوفات .. وقال أبو عروبة الحراني : هو مظلم الأمر .. وقال أبو سعيد بن يونس : روى أحاديث مناكير عن الثقات ، ونسبه آخرون إلى أنّه كان يضع الحديث . انتهى بحروفه من كتاب (جامع العلوم والحكم) ص٤٦٠-٤٦١ .

فائدة : رواية البخاري عن نُعيم بن حمَّاد مقرونة بغيره ، ثم لو فُرِض أن البخاري روى عنه دون اقتران فلا تعكِّر روايته على منزلة الصحيح ، ولا تعكِّر روايته على ما قيل فيه من الجرح ؛ ذلك لأن من صنيع البخاري رحمه الله تعالى أنه إذا أخرج لمن تُكلِّم فيه فإنما يُخرج من روايته ما سلِم من المآخذ .. ويحسن هنا إيراد ما ذكره الإمام الزيلعي رحمه الله تعالى ؛ فقد قال ما نصه : «ولكن صاحبا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجا لمن تُكلِّم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما تُوبع عليه ، وظهرت شواهده ، وعُلِم أن له أصلاً .. ولا يروون ما تفرّد به سيما إذا خالفه الثقات»(١).
وأكَّد هذا الملحظ أيضاً الإمام ابن حجر رحمه الله تعالى حيث قال: «وقد تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئاً مما أنكر عليه»(٢) .

وأما كتاب نُعيم ابن حماد (الفتن) فقد قام الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في ترجمة نُعيم ابن حماد : «وقد صنّف كتاب (الفتن) ؛ فأتى فيه بعجائب ومناكير»(٣) .
وقال مسلمة ابن القاسم : «وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها»(٤) .

---

(١) **نصب الراية** ٣٤١/١ .

(٢) **فتح الباري** ٢٢٨/١ ، كتاب العلم باب من أعاد الأحاديث ثلاثاً ليُفهم عنه .

(٣) **سير أعلام النبلاء** ٦٠٩/١٠ .

(٤) **تهذيب التهذيب** ٤٦١/١٠ - ٤٦٢ .

الروايات والآثار في السفياني رواية :

أولاً - الروايات المرفوضة :

١ - «لا يزال هذا الأمر قائماً بالقسط حتى يكون أول من يثلمه رجل من بني أمية» [١] .. أخرجه نعيم في (الفتن) ١/٢٨٢-٢٨٣ رقم ٨٧٠ ، وأبو يعلى في مسنده ٢/١٧٥ - ١٧٦ رقم ٧٨٠ ، والحارث بن أبي أسامة في مسنده - كما في (المطالب العالية) ٥/٦٦ - من طريق هشام بن الغاز : عن مكحول : عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه عن النبي ﷺ .. فذكره .

وإسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع بين مكحول وأبي عبيدة ؛ فإنه لم يدركه .. قال الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية) ٨/٢٣١ : «وهذا منقطع بين مكحول وأبي عبيدة» .. قال الهيثمي في (المجمع) ٥/٢٤١ : «رواه أبو يعلى والبزار ، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح إلا أن مكحولاً لم يدرك أبا عبيدة» ا هـ .

وقال الحافظ ابن حجر في (المطالب العالية) ٥/٦٦ : «رجاله ثقات إلا أنه منقطع» ا هـ .

وقد روي بإثبات واسطة بين مكحول وأبي عبيدة ؛ فأخرج البزار في مسنده ٤/١٠٩ رقم ١٢٨٤، ويعقوب بن سفيان في (المعرفة والتاريخ) ١/٢٩٤ - ٢٩٥ ، والبيهقي في (دلائل النبوة) ٦/٤٦٧ ، وابن عساكر في (تاريخ دمشق) ٦٣/٣٣٦ و٦٨/٤١ من طريق مكحول : عن أبي ثعلبة الخشني : عن أبي عبيدة بن الجراح

---

(١) وناسب إدخال هذا الحديث في رواية السفياني ؛ لأنه قد ورد في بعض الآثار : ثم يخرج رجل من ولد أبي سفيان .. وفي بعضها : رجل من أهل بيت أبي سفيان .. وفي بعضها : من ولد خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان .. انظر (الفتن) لنعيم بن حماد ١/٢٨٣-٢٨٧-٢٨٩-٣٠٢ [الكاتب] .

رضي الله عنهما عن النبي ﷺ .. قال ابن عساكر في (تاريخ دمشق) : «هو منقطع أيضاً بين مكحول وأبي ثعلبة» ا هـ .. نقله عنه ابن كثير في (البداية) ٨/ ٢٣١ .. وسبب الانقطاع أن مكحولاً لم يسمع من أبي ثعلبة الخشني كما قال المزي في (تهذيب الكمال) ٣٣/ ١٦٨ .

وقال الحافظ ابن حجر في (مختصر زوائد مسند البزار) ١/ ٦٨٥ وقد ساق إسناده من طريق سليمان بن أبي داود عن مكحول به : «سليمان بن أبي داود ضعّفه النسائي ، والصواب : منقطع كما في رواية أبي يعلى» ا هـ .

وجاء في رواية أبي يعلى زيادة في آخره وهي : «يقال له يزيد» .

وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه (السير) ٤/ ٣٩ في كلامه على هذا الحديث: «وانقطاع بين أبي ثعلبة وأبي عبيدة» !!

قلت : أبو ثعلبة هو الخشني الصحابي الجليل رضي الله عنه ، ولعله سبق قلم من المحقق عفا الله عنا وعنه .

وقال ابن كثير في (البداية) ٨/ ٢٣١ : «وقد أورد ابن عساكر أحاديث في ذم يزيد بن معاوية كلها موضوعة لا يصح شيء منها» ا هـ .

٢ - «ليفتقن رجل من ولد أبي سفيان في الإسلام فتقا لا يسدُّه شيء» .. أخرجه نعيم في (الفتن) ١/ ٢٨١ رقم ٨١٨ : ثنا بقية بن الوليد : عن الوليد بن محمد بن يزيد : سمع محمد بن زيد : سمع محمد بن علي قال : بلغني أن رسول الله ﷺ .. فذكره .

إسناده ضعيف ، وهو ظاهر لقول محمد بن علي : بلغني .. وأحسبه محمد بن علي بن الحسين المعروف بأبي جعفر الباقر .. والوليد بن محمد ، ومحمد بن زيد لم أهتد إليهما .

وفيه أيضاً بقية بن الوليد. وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء كما في (التقريب).

٣ - «خروج السفياني بعد تسع وثلاثين» : أخرجه نعيم في (الفتن) ١/٢٨٤ رقم ٨٣٠ : ثنا رشدين : عن أبي لهيعة : عن يزيد بن أبي حبيب : عن النبي ﷺ .. فذكره .. إسناده ضعيف جداً ومرسل أو معضل ، ورشدين - وهو ابن سعد - وابن لهيعة ضعيفان .

٤ - «إذا عبر السفياني الفرات ، وبلغ موضعاً يقال : له : «عاقر قوقا» محا الله الإيمان من قلبه ؛ فيقتل بها إلى نمر يقال له : ...» الحديث .. أخرجه نعيم في (الفتن) ١/٣٠٤ - ٣٠٥ رقم ٨٨٥ : ثنا أبو عمر : عن ابن لهيعة : عن عبدالوهاب بن حسين : عن محمد بن ثابت : عن أبيه : عن الحارث عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ ... فذكره .. إسناده ضعيف جداً : ابن لهيعة ضعيف ، وعبدالوهاب ابن حسين ذكره ابن حجر في (اللسان) ٤/٥٠٤ وقال : «أخرج له الحاكم في كتاب الأهوال من (المستدرك) حديثاً .. وقال : أخرجته تعجباً .. وعبدالوهاب مجهول .. قال الذهبي في تلخيصه : قلت : «ذا الخبر موضوع» ا هـ

٥ - «يخرج رجل يقال له : «السفياني» في عمق دمشق ، وعامة من يتبعه من كلب ؛ فيقتل حتى يبقر بطون النساء ، ويقتل الصبيان ؛ فتجمع لهم قيس ؛ فيقتلها حتى يمنع ذنب تلعة .. ويخرج رجل من أهل بيتي في الحرة ؛ فيبلغ السفياني ؛ فيبعث إليه جنداً من جنده فيهزمهم ؛ فيسير إليه السفياني بمن معه حتى إذا صار ببيداء من الأرض خُسف بهم فلا ينجو منهم إلا المخبر عنهم» .. أخرجه الحاكم في (المستدرك) ٤/٥٢٠ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه[1] .. وفي إسناده الوليد ابن

(١) ما بين القوسين من تخريج الروايات المرفوعة عن عمل الأخ أبي نجيد إسماعيل الجزائري نفع الله به [الكاتب].

مسلم ويحيى بن أبي كثير ، والاثنان مدلسان ، لكن الأول يدلس تدليس التسوية.. والحديث من طريق الأوزاعي : عن يحيى بن أبي كثير .. وقد ذكر الإمام أحمد رحمه الله تعالى : أن الأوزاعي كان لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير ، وأنه لم يكن عنده في كتاب ، وإنما كان يُحدِّث به من حفظه ويهم فيه(1) .

وذكر القرطبي في (التذكرة) حديث حذيفة في السفياني ، ثم قال بعد سياقه: وقد ذكر خبر السفياني مطولاً بتمامه أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادى في كتاب الملاحم له .. إلى أن قال : وذكر أشياء كثيرة الله أعلم بصحتها .. أخذها من كتاب دانيال فيما زعم .. قال الحافظ أبو الخطاب بن دحية : ودانيال نبي من أنبياء بني إسرائيل ، كلامه عبراني ، وهو على شريعة موسى بن عمران عليه السلام ؛ وكان قبل عيسى بن مريم عليه السلام بزمان .. ومن أسند مثل هذا إلى نبي عن غير ثقة أو توقيف من نبينا صلى الله عليه وسلم فقد سقطت عدالته إلا أن يبين وضعه لتصح أمانته .. وقد ذكر في هذا الكتاب من الملاحم ، وما كان من الحوادث وسيكون ، وجمع فيه التنافي والتناقض بين الضب والنون وأغرب فيما أعرب في روايته عن ضرب من الهوس والجنون ، وفيه من الموضوعات ما يكذِّب آخرها أولُّها ، ويتعذر على المتأول لها تأويلها .. انتهى ما نقله القرطبي . (التذكرة) ص٧١٤-٤١٦ .. وهذه الأحاديث المرفوعة لا يصح منها شيء .

ثانياً - الروايات عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومن بعدهم :

أكثر الإمام نُعيم ابن حمّاد من سياق الآثار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعن غيرهم من التابعين وأتباعهم وغيرهم في خبر السفياني ؛ فعلى سبيل المثال انظر روايات نُعيم عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه :

(1) انظر : (شرح علل الترمذي) ٦٧٧/٢ .

الصفحة	رقم الأثر
٢٧٩	٨١٢
٢٨٣	٨٢٧
٢٨٨	٨٤١
٢٨٩	٨٤٥
٣٠١	٨٧٨
٣٠٢	٨٨١

وروايات عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه :

الصفحة	رقم الأثر
٢٧٤	٧٩٤
٣٠٢/٣٠١	٨٨٠

وروايات عبدالله بن عباس رضي الله تعالى عنهما :

الصفحة	رقم الأثر
٢٨٤	٨٣٢
٣٠٦	٨٨٩

ورواية عمار بن ياسر وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما :

الصفحة	رقم الأثر
٣٠٢	٨٨٢
٣٣٢	٩٥٣

وأكثر أسانيد تلك الروايات إن لم يكن جميعها من روايات الضعفاء أمثال : رشدين ، وابن لهيعة .. وبعض تلك الروايات عن مجاهيل .

وأما رواياته عن غير الصحابة رضي الله تعالى عنهم فلا يخفى أولاً أن ما لم يُعلم إلا من طريق الوحي فلا سبيل له إلا بصحة السند إليه ، وما لم يكن كذلك فلا يُلتفت إليه ؛ فلا مجال للقول هَهنا بمجرد العقل والرأي .. هذا في حق غير الصحابة ، أمّا الصحابة رضي الله تعالى عنهم فإذا أخبر أحدهم عن غيب فحكم ذلك الرفع إلى النبي ﷺ ما لم يُعرف عن ذلك الصحابي روايته عن أهل الكتاب كما في شأن عبدالله بن عمرو ابن العاص رضي الله تعالى عنهما .. وبكل حال فالروايات الواردة عن التابعين ومن بعدهم عن السفياني كثيرة جداً ، وكثير من أسانيدها فيه مقال ، بل أحياناً تكون الرواية نفسها إلى قائل مجهول .. انظر مثلاً صفحة ٢٧٨ أثر رقم ٨٠٢ ؛ فقد ساق بإسناده إلى أبي أُمية الكلبي : عن شيخ أدرك الجاهلية قال : فذكر أثراً عن السفياني .

وفي ص ٣٥٢ أثر رقم ١٠١٩ .. حدثنا عبدالقدوس : عن أبي بكر قال : حدثني أشياخنا .. فذكر خبراً عن السفياني .

وممن رُوي عنهم أخبار في السفياني في كتاب (الفتن) على سبيل المثال: كعب ص٢٨١/٣٠٠ ، وأبو جعفر ص٢٧٨ ، وأرطأة ص٢٩٤/٢٩٦ ، وجراح ص٣٥٤ ، وسليمان بن عيسى ص٢٧٨، وغيرهم كثير .

وممن روى أخباراً عن السفياني مسندة أيضاً أبو عمرو عثمان الداني - ت ٤٤٤هـ - ؛ فقد ذكر تحت باب (ما جاء في السفياني وأهل المغرب) ثلاثة آثار مسندة: الأول والثالث عن كعب الأحبار ، والثاني عن فِطْر[1] .

(١) انظر كتاب (السنن الواردة في الفتن) لأبي عمرو الداني ، ص٢٥٠ - ٢٥١ .

الروايات والآثار في السفياني دراية :

على التنزّل - جدلاً - بأن الروايات والآثار الواردة في السفياني جاءت بأسانيد ثابتة فمن خلال النظر فيها يُقال : أما الروايات المرفوعة فتدل على أمور منها :

١ - أنّ زمن السفياني قد مضى ، بل إن زمنه كان متقدماً جداً ؛ فقد جاء في المرفوع (أن خروجه بعد تسع وثلاثين) .

٢ - لو قيل بعدم مُضي زمانه إلى الساعة فمن المقطوع به أنه ليس حاكم العراق السابق ؛ ذلك لأن ما جاء في تلك الروايات لا ينطبق عليه ؛ فقد جاء في المرفوع أنه يقتل عند نهر الدجين - لعلَّه دجلة - سبعين ألفاً متقلدين سيوفاً محلاة.. وجاء أيضاً : أن نسوة من قريش تستغيث إلى المارة من أهل السفن أن يحملوهنَّ فيمتنع أصحاب السفن من حملهنَّ بغضاً لبني هاشم .. هذا على افتراض صحة الروايات ؛ فكيف إذا كانت ضعيفة بل من أشد أنواع الضعف ؟!

وأما الآثار الموقوفة على الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومن بعدهم في خبر السفياني فتدل على أمور واحد منها يكفي في بطلان قول من قال إن السفياني - على فرض صحة خبره - هو حاكم العراق السابق ؛ فكيف بتلك الأمور مجتمعة ؟.. ومنها :

١ - تأخر زمن السفياني إلى زمن المهدي .

٢ - السفياني هو الذي يدفع الخلافة إلى المهدي .

٣ - خروج السفياني بعد قتل النفس الزكية ، والمعروف أن النفس الزكية هو (محمد ابن عبدالله بن حسن) وقد مات سنة ١٤٥هـ .

٤ - يظهر السفياني على الشام ثم يكون بينهم وقعة .

٥ - يمكث في مصر أربعة أشهر يقتل ويسبي .

٦ - يبعث جيشاً إلى المدينة فيأمر بقتل كل من كان فيها من بني هاشم .

٧ - يقتل كل من عصاه ، وينشرهم بالمناشير ، ويطبخهم في القدور .

٨ - يهرب عامة المسلمين في زمنه من حرم المدينة إلى حرم مكة .

٩ - يملك السفياني ثلاث سنين ونصف السنة ، وفي بعض الروايات : يملك مدة حمل امرأة .

وبعد هذا كله ، ومن خلال النظر في روايات السفياني رواية ودراية نخلص إلى القول بما يأتي :

أولاً : عدم صحة أي حديث مرفوع في السفياني .

ثانياً : كثير من الآثار المروية عن الصحابة - إن لم يكن جميعها - لا تصح .

ثالثاً : أكثر من جمع أخبار السفياني نُعيم بن حمّاد في كتابه (الفتن) .

رابعاً : كثير من أسانيد أخبار السفياني في كتاب (الفتن) لا تصح ، فضلاً عن كلام أهل العلم في المؤلف وكتابه .

خامساً : القول بأن حاكم العراق السابق هو المراد بالسفياني زعم باطل ورجم بالغيب وجهالة بالحكم ، وبيان ذلك : أنه على تقدير صحة ما جاء عن السفياني فإنه يختلف عن حاكم العراق زماناً ومكاناً وأحوالاً ؛ للتباين الكبير بين الأحداث والوقائع الكائنة لحاكم العراق وبين أخبار السفياني وأحداثه وأزمنته وأمكنته .. هذا ما يسّر الله بيانه في هذا المقام ، فإن أصبت فمن الله تعالى ، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان ؛ والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .